غربلة المسئولين

هل تتذكرون الكلمة المتداولة بأن «الرجل المناسب فى المكان المناسب»، وعندما كان «عمر بن الخطاب» رحمه الله أميرًا للمؤمنين، وكان يحكم البلاد من أقصاها إلى أقصاهافلقد قال حينذاك:«لو تعثرت دابة فى الشام لسئل عنها عمر لما لم تصلح لها الطريق يا عمر؟».

هذه هى القيادة والمسئولية والرعية التى تقع على الشرفاء، أين نحن من هؤلاء؟فعندما قامت ثورة الخامس والعشرين من يناير لإصلاح البلاد ممن سعوا فى الأرض فسادًا، وأصيب الشعب بحالة من الإحباط من كثرة الفاسدين الذين نهبوا الوطن وكانت الفاجعة بكميات الأموال المهربة خارج البلاد؟!

دعونا نتحدث بكل صراحة على ما آل إليه حال مصر من مشاكل داخلية وأزمات مالية طاحنة، ووضع سياسى وطائفى غير مرضٍ، والكل تائه لا يعرف إلى أين تسير البلاد وكيف ننقذ أنفسنا من هذه الأمواج التى حلت علينا من جراء اختيار قيادات غير مؤهلة

علميًاوليس لها دراية بالمناصب الموكلة إليهم، وليس لهم ولاء وطنى، وكان هدفهم وشاغلهم الشاغل البحث عن مصالحهم الشخصية والحفاظ على الكرسى الزائل، ولقد انتابنى شىء من الحزن عندما صرحت الأوساط بأن بعض الوزراء السابقين المتهمين بالرشوة وإهدار المال العام سيفلتون من يد العدالة لسبب بسيط وهو أن بعض هؤلاء يحملون بعض الجنسيات الأخرى، ومنهم من يحمل كمًا من الجنسيات الأخرى داخل حقيبته حتى يكون أداة للتحايل على القانون بمزدوج الجنسية ووزراء آخرون من الصعب استرداد الأموال التى هربت لصالحهم إلا عن طريق بصمة الصوت لدى البنوك، وهذا نتاج عدم اختيار وتصنيف المسئولين أثناء توليهم المناصب الرفيعة التى تتحكم فى مصائر الشعب، وكان على رئاسة الدولة السابقة اختيار الأمثل وعمل تحريات كافية ونزيهة للشخصيات التى ستتولى القيادة والبحث فى سيرتهم الذاتية أيًا كان شأن هذا المسئول، ولقد اتضح أن معظم هؤلاء ليسوا على دراية كافية بالمسئولية، وتم تعيينهم بالتحايل على القانون، حتى وصل الانفلات والمحسوبية والمجاملات لأرقى المناصب الداخلية والخارجية

إن الهاربين بأموال الشعب يجب إحضارهم ومحاكمتهم محاكمة عادلة على الملأ، فقد كانوا سببًا فى توريط الوطن فى انتكاسة اقتصادية طويلة الأمد، ولنحذوا حذو الدول الأخرى فى ملاحقة

ومراقبة الفاسدين، ولقد أعجبنى بأمس الأول تصريحات إحدى الصحف الألمانية لمحاكمة وزير والتهمة الموجهة لهذا الوزير هى ضبطه متلبسًا بسرقة ورق تواليت أكثر من حقه من دورة المياه لدى المجلس المحلى هناك، فما بالكم بمن أهدروا المال العام وورطوا البلاد سياسيًا وزراعيًا وعلميًا؟!

ماذا سنفعل بهؤلاء حتى يستريح الشعب نفسيًا وليطفئ نار الماضى؟! أنا لست على دراية بقوانين الأموال المهربة، وهل سيفلت المتورطون فى إهدار المال العام كما ذكرت؟! وهذا على الأرجح، وعلى الشعب أن يتحمل خطايا حكومته، وعفا الله عما سلف.

مجلة النهار عدد:يونيو 2011 م